

Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(5)/2/Add.5  
21 August 2001

ARABIC  
Original: ENGLISH

# اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة

جنيف، ١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند ٦ (د) من جدول الأعمال المؤقت

## البرنامج والميزانية

الحاجة إلى وجود وحدات للتنسيق الإقليمي،

وطرائق عملها وتكاليفها وجدواها

مذكرة من الأمانة

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢-١	أولاً - مقدمة .....
٢	٩-٣	ثانياً - الحاجة إلى وحدات التنسيق الإقليمي .....
٥	١٥-١٠	ثالثاً - طرائق العمل .....
٧	٢٠-١٦	رابعاً - التكاليف .....
٨	٢٣-٢١	خامساً - الجدوى .....

## أولاً - مقدمة

١- بموجب القرار ٤/م أ-٣، لاحظ مؤتمر الأطراف أنه لم يكن هنالك متسع من الوقت للنظر في الوثيقة ICCD/COP(4)/2/Add.1 بشأن وحدات التنسيق الإقليمي. ومن ثم طلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً جديداً يحتوي على تقييم أكثر تفصيلاً وأوفى للحاجة إلى وجود وحدات للتنسيق الإقليمي وطرائق عملها والتكاليف المترتبة عليها وجدواها، فضلاً عن تقييم يتناول كيفية التعامل مع الأنشطة في المستوى الإقليمي داخل منظومة الأمم المتحدة، على أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة تجنب الازدواج في ولايات المنظمات القائمة، وذلك بغية تمكين مؤتمر الأطراف من اتخاذ قرار في دورته الخامسة.

٢- وعملاً بالمادة ١١ من الاتفاقية والأحكام المتصلة بها في مرفقات التنفيذ الإقليمي، بدأت بلدان أطراف من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاربي مشاورات لإعداد برامج عملها الإقليمية لمكافحة التصحر. وسلمت هذه المشاورات بالقيمة المضافة لوحدات التيسير الإقليمية في تعزيز قدرة الأطراف، وتشجيع التعاون فيما بينها داخل المنطقة التي تتبعها.

## ثانياً - الحاجة إلى وحدات التنسيق الإقليمي

٣- الاتجاه في منظومة الأمم المتحدة هو تحقيق لا مركزية برامج مساعدتها الإنمائية والتقنية للمناطق، استناداً إلى إطار من التعاون السياسي ينطلق من الاحتياجات المشتركة وأوضاعها الثقافية والجغرافية المماثلة، بما يسمح بتنفيذ برامجها بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، يعتبر التنسيق الإقليمي أمراً أساسياً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حتى يتسنى إدماج القضايا المشتركة بين القطاعات بصورة فعالة من حيث التكلفة، وبذل جهود تعاونية بين البلدان التي تتصدى لمشاكل مماثلة على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي.

٤- وتشكل مرفقات التنفيذ الإقليمي جانباً فريداً وجزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية، وهي توفر إطاراً للهيكل المؤسسية، وعمليات صنع القرار والتنفيذ اللاحق للأنشطة المتصلة بالاتفاقية. وقد أظهرت وأبرزت عملية استعراض الاتفاقية، التي استهلها الفريق العامل المخصص التابع لمؤتمر الأطراف، التحديات والفرص المشتركة التي صادفت المناطق المختلفة. واسترشاداً بنص الاتفاقية، اتفقت البلدان الأطراف المتأثرة في المناطق المعنية على أنه يمكن التصدي لهذه التحديات والفرص بصورة أفضل ضمن الأطر الإقليمية المؤسسية. وتتيح الترتيبات مع المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمات الدولية فرصة لوحدات التنسيق الإقليمية لإدماج الاتفاقية ضمن الأنشطة الإقليمية، والإسهام في تعزيز التآزر فيما بين الوكالات ذات الصلة والمعنية بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمتكاملة.

٥- فضلاً عن هذا فإن نجاح تنفيذ الاتفاقية يعتمد بدرجة كبيرة على إدماج وتنسيق طائفة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر على العمليات المسببة للتصحّر. وهذا يتطلب أكثر من أي عملية أخرى للتنمية المستدامة، تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

٦- ولهذا، فإن تعقيد عمليات الاتفاقية يشجع على اتخاذ ترتيبات مؤسسية محددة، تؤدي إلى تنسيق مكثف وواسع النطاق على جميع المستويات. ويمكن الاضطلاع بهذا التنسيق على نحو أكثر فعالية في إطار المؤسسات الإقليمية القائمة. ويؤدي إنشاء وحدة تنسيق إقليمي تابعة للاتفاقية داخل منظمة لا مركزية قائمة إلى إقامة الصلات المؤسسية اللازمة التي يمكن أن تعالج بصورة أفضل شتى الجوانب التي تتصل بتنفيذ الاتفاقية. وقد أظهرت وحدات التنسيق الإقليمي بالفعل قدرتها على ربط أنشطة الاتفاقية بأنشطة الأطر الإقليمية الأخرى المتصلة بقضايا التنمية المستدامة.

٧- وقد كانت وحدات التنسيق الإقليمي فعالة في تعزيز الشبكات السياسية والتقنية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ برامج العمل الإقليمية. ووجود هذه الوحدات داخل هيئات إقليمية تضطلع بأعمال محددة في مواضيع تتصل بتنفيذ الاتفاقية يعطي قيمة مضافة هامة عن طريق السماح للمرفق بأن يؤثر على تلك الأنشطة وأن يقيم علاقة فيما بينها وهي الأنشطة الوثيقة الصلة ببرامج العمل الإقليمية والتي تضطلع بها تلك المنظمات. وهذا هو الحال بالنسبة لأفريقيا حيث يمكن تحديد الفرص التي تتفق مع أهداف برامج العمل الوطنية في إطار حافظة التنمية الريفية بمصرف التنمية الأفريقي، وكذلك تلك الأنشطة التي يتولى البنك الدولي تنفيذها بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي في هذا المجال. وبالمثل في آسيا، حيث توجد علاقة مع الأنشطة الاقتصادية والسياسية وأنشطة التقييم التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية حيث توجد صلة مع مبادرات محفل وزراء البيئة ببلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي يقوم فيها المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور الأمانة.

٨- وشدد الفريق العامل المخصص التابع لمؤتمر الأطراف على ضرورة مواصلة تبادل المعلومات، وتعزيز الشبكات الموضوعية الإقليمية، وتوصيل أفضل الممارسات والدروس المستفادة واستغلالها على نحو فعال، كذلك اعترف الفريق العامل المخصص بأن المشاكل التي تسببها الأنشطة البشرية والتغيرات المناخية كثيراً ما تستدعي حلولاً مشتركة في بلدان تشترك في نظم إيكولوجية مماثلة. ولدى وحدات التنسيق الإقليمي الموجودة في المناطق إمكانية تحسين الشبكات الإقليمية والبلدان الأطراف ومساعدتها في الاضطلاع بأدوارها.

٩- وتمثل الوظائف الرئيسية لوحدة التنسيق الإقليمي في مساعدة أمانة الاتفاقية على تسهيل الأمور التالية:

(أ) تعزيز تبادل المعلومات والتقنيات الملائمة، والمعرفة التقنية وما يتصل بها من خبرات، مع تدعيم التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وكذلك مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر؛

(ب) تيسير اتخاذ نهج شاملة لوضع برامج عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية، تشمل إجراءات بيئية واجتماعية واقتصادية؛

(ج) المشاركة في تنسيق الأنشطة فيما بين اتفاقيات التنمية المستدامة والمنظمات المالية ودون الإقليمية والإقليمية عند تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في سياق برامج العمل الإقليمية من أجل مكافحة التصحر؛

(د) تعزيز بناء القدرات فيما يتعلق بالأنشطة التي يكون من الأفضل تنفيذها على المستوى الإقليمي؛

(هـ) دعم وضع برامج عمل إقليمية بالإضافة إلى متابعة وتقييم تنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بالتعاون مع المنظمات القائمة ذات الصلة، مع إيلاء ما يلزم من اهتمام للعلاقات الضرورية بين مختلف المستويات؛

(و) متابعة القرارات ذات الصلة المنبثقة عن مؤتمر الأطراف، فضلاً عن نتائج الاجتماعات الإقليمية المعنية بتنفيذ الاتفاقية؛

(ز) تيسير العمليات التشاورية لصياغة اتفاقات الشراكة، وتعبئة الشركاء في التنمية وتنظيم مشاورات منتظمة معهم عن طريق ممثليهم في المنطقة؛

(ح) دعم وضع وتطوير مقترحات مشاريع مرفق البيئة العالمية فضلاً عن إنشاء آليات جديدة، بما في ذلك الصناديق الخاصة بمكافحة التصحر، لتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية؛

(ط) التنسيق بين شبكات البرامج المعنية بمواضيع بعينها وتنسيق مساهماتها في التعاون الأفريقي من أجل تحسين تماسك إطار السياسات فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

## ثالثاً - طرائق العمل

١٠- لا يمكن التصدي بفعالية للتصحر إلا من خلال جهود متضافرة في مجال الحد من الفقر، والاستغلال المستدام للأرض، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية الريفية. وهناك حاجة إلى نهج شامل من أجل دمج جميع هذه المكونات الأساسية.

١١- وتوفر المشاورات الإقليمية الحكومية الدولية ومشاورات الخبراء الإطاريين السياسي والتقني لوضع إجراءات تعاونية بين البلدان الأطراف في المناطق التي تتبعها. وعقدت مشاورات في جميع هذه المناطق منذ اعتماد الاتفاقية، على النحو التالي:

### آسيا

- ٢١-٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، نيودلهي، الهند
- ١٣-١٥ أيار/مايو ١٩٩٧، بيجين، الصين
- ٢٦-٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، أوهتو شيغا، اليابان
- ٢٤-٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، بيجين، الصين
- ٧-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بانكوك، تايلند
- ٢٦-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أولان باتور، منغوليا

### أمريكا اللاتينية والكاريبي

- ٢٤-٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بوينس آيرس، الأرجنتين
- ١٧-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مكسيكو سيتي، المكسيك
- ١٠-١٢ آذار/مارس ١٩٩٧، هافانا، كوبا
- ٢٩ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٩٨، سانت جون، أنتيغوا وبربودا
- ٩-١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، ليما، بيرو
- ١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، سان سلفادور، السلفادور

### أفريقيا

- ١٨-٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، واغادوغو، بوركينا فاسو
- ٢-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مدينة تونس، تونس

٣٠ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، نيروبي، كينيا  
٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الجزائر العاصمة، الجزائر.

١٢ - وأدت الاجتماعات المذكورة أعلاه إلى قرارات اتخذتها البلدان المعنية الواقعة في المناطق المشار إليها آنفاً بإنشاء مرافق مناسبة لتنسيق الدعم الإقليمي، تساعدها على زيادة تطوير تبادلها للمعلومات وإجراءاتها التعاونية لتنفيذ برامج عملها الإقليمية ومن ثم أداء التزاماتها، بموجب الاتفاقية.

١٣ - وبناء على طلب بلدان هذه المناطق، ساعدت الأمانة في إقامة هذه المرافق عن طريق التفاوض واتخاذ ترتيبات مؤسسية مع المنظمات المضيفة، وحسب الاقتضاء، مع البلدان المضيفة، بما في ذلك مذكرات التفاهم التي تنظم تشغيل وحدات التنسيق الإقليمي.

١٤ - وهذه الوحدات مُستضافة في الوقت الراهن على النحو التالي:

أمريكا اللاتينية والكاربي، من قبل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مكسيكو سيتي (منذ آب/أغسطس ١٩٩٨)

أفريقيا، من قبل مصرف التنمية الأفريقي في أبيدجان، كوت ديفوار (منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)

آسيا، من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، تايلند (منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

١٥ - وتسهم وحدات التنسيق الإقليمية بالفعل فيما يلي:

(أ) حشد الإرادة السياسية على المستوى الإقليمي وزيادة الوعي لدى واضعي السياسات في البلدان والمؤسسات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بالحاجة إلى ترشيد وتنسيق هوجها لتحقيق أقصى فائدة من تنفيذ الاتفاقية؛

(ب) استعراض البرامج والمشاريع والأنشطة القائمة على المستوى الإقليمي قصد الموازنة بينها في ضوء أحكام الاتفاقية والسعي إلى التلاقي في عملية وضع وتنفيذ برامج العمل الإقليمية؛

(ج) تدعيم قدرات البلدان الأطراف في الاتفاقية وفي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فيما يتعلق بوضع وإدارة وتنسيق سياساتها ومشاريعها وبرامجها الخاصة بمكافحة التصحر، بما في ذلك تصميم مشاريع مؤهلة للتمويل من جانب مرفق البيئة العالمية؛

(د) البدء في أنشطة شبكات البرامج الموضوعية وتقديم إسهامات كبيرة في تبادل المعلومات فيما بين الشبكات؛

(هـ) تنفيذ الاتفاقية والقيام بالمتابعة اللازمة لها على المستوى الإقليمي، وتدعيم قاعدة التعاون بين المؤسسات، وبخاصة قصد زيادة التأزر في عملية تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

## رابعاً - التكاليف

١٦- لأغراض اضطلاع وحدات التنسيق الإقليمي بولاياتها، وفرت المؤسسات المضيفة لكل وحدة أماكن للمكاتب ومعدات وتسهيلات إدارية. وطلبت البلدان الأطراف المعنية من أمانة الاتفاقية أن تدعم جهودها لتعزيز قدرة هذه الوحدات عن طريق تعيين المنسقين الإقليميين الثلاثة.

١٧- وبناء على ذلك، تمكنت الأمانة من أن تعبئ، على أساس مؤقت، أموالاً إضافية من شركاء مهتمين، وكذلك من منظمات دون إقليمية ذات صلة، لدعم تشغيل وحدات التنسيق الإقليمي بصورة جزئية. وحتى الآن، ساهم في أنشطة هذه الوحدات وفي تشغيلها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الوحدة الأفريقية فضلاً عن الأرجنتين وكوبا والمكسيك وجمهورية الصين الشعبية.

١٨- بيد أنه يجب تدعيم قدرة المخطط المذكور أعلاه على الاستمرار عن طريق مصدر تمويل منتظم ويمكن التنبؤ به لموظفي وحدات التنسيق الإقليمي الثلاث. وعندئذ فقط ستسمح الاستمرارية المؤسسية اللازمة بتخطيط متسق لأنشطة وحدات التنسيق الإقليمي في الأجل الطويل، ومن ثم تحسين كفاءتها وفعاليتها.

١٩- ويقدر أنه سوف يلزم مبلغ قدره ٦٠٦ ٨١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة لمدة سنة واحدة لتغطية تكاليف تشغيل وحدات التنسيق الإقليمي، ويشمل رواتب موظفي الوحدات الثلاث (انظر الجدول أدناه).

التكاليف السنوية المقدرة لتشغيل وحدات التنسيق الإقليمي  
(بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	أمريكا اللاتينية والكاريبي	آسيا	أفريقيا	البند
٣٧٤ ٤٠٠	١٢٤ ٨٠٠	١٢٤ ٨٠٠	١٢٤ ٨٠٠	الراتب (منسق لكل وحدة)
١٦٢ ٦٠٠	٥٤ ٢٠٠	٥٤ ٢٠٠	٥٤ ٢٠٠	التكلفة المكتتبية (موظف من فئة الخدمات العامة لكل وحدة)
٥٣٧ ٠٠٠	١٧٩ ٠٠٠	١٧٩ ٠٠٠	١٧٩ ٠٠٠	المجموع الفرعي
٦٩ ٨١٠	٢٣ ٢٧٠	٢٣ ٢٧٠	٢٣ ٢٧٠	التكاليف العامة
٦٠٦ ٨١٠	٢٠٢ ٢٧٠	٢٠٢ ٢٧٠	٢٠٢ ٢٧٠	المجموع الكلي

٢٠- وسوف يستمر تمويل تكاليف تشغيل الوحدات وغيرها من التكاليف، بما في ذلك الاتصال والسفر والمعدات، ضمن جملة بنود أخرى، عن طريق التبرعات المقدمة في إطار الصندوق التكميلي.

### خامساً - الجدوى

٢١- قامت وحدات التنسيق الإقليمي بالفعل بدور هام في تنسيق التعاون السياسي والتقني بين الأطراف، وفي تيسير إنشاء شبكات للبرامج الموضوعية، وفي إقامة حوار بين مختلف الوكالات الدولية والحكومات من أجل البدء بأنشطة منسقة تتصل بتنفيذ الاتفاقية.

٢٢- وتعد المرافق الكائنة في المناطق ضرورية للمساعدة على تنفيذ الاتفاقات الدولية وبرامج التعاون التقني. والاضطلاع بهذه الوظائف الحفازة من منظور شامل للمقر الرئيسي يعد أكثر تكلفة وأقل فعالية. وهذا هو السبب في أن معظم وكالات وبرامج الأمم المتحدة لجأت إلى لا مركزية أنشطتها أو هي في سبيلها إلى اللامركزية على مستوى المناطق. ومن ناحية أخرى، فإن تنفيذ برنامج موضوعي معين مثل مكافحة التصحر يتطلب وجود وحدة متفرغة تماماً ومكرسة بالكامل لهذه القضية حيث إن هذا لا يمكن القيام به بصورة فعالة كمهمة جزئية ضمن برنامج مركّب. ووجود مرفق تنفيذ إقليمي حفاز للاتفاقية ضمن التنظيم الإقليمي القائم يعد ترتيباً مؤسسياً مثالياً لضمان تنفيذ الاتفاقية من جانب البلدان المعنية ذاتها.



٢٣- وقد اتضحت جدوى التكلفة والقيمة المضافة لوحدات التنسيق الإقليمي من خلال إسهاماتها الاستباقية للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية في المناطق الجغرافية ذات الصلة، ومن خلال استعداد المنظمات المضيفة والبلدان الأطراف المتأثرة للإسهام في تكاليفها الجارية. وقد يود مؤتمر الأطراف أن ينظر على ضوء هذا التقرير في توفير موارد مالية ضمن الميزانية الأساسية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل تغطية تكاليف رواتب منسق وسكرتير لكل وحدة تنسيق إقليمي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الترتيب إلى تحسين كفاءة وحدات التنسيق الإقليمي وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات البلدان المتأثرة في المناطق المعنية.

— — — — —